الصباح الاقتصادية 12
العدد 2974 - السنة العاشرة
الإثنين 5 جمادى الأولى 1439 - الموافق 22 يناير 2018
Monday 22 January 2018 - No.2974 - 10th Year

خلال اجتماع اللجنة الوزارية المشتركة لمراقبة إنتاج النفط

الرشيدي: أسلوب التعاون بين منتجي النفط أثبت صلابته وقوته

■ الرمحي: مستوى سعر النفط الحالي صحي للاستثمار في صناعة النفط وللاقتصاد العالمي

■ الفالح: السوق يسير في الاتجاه الصحيح من حيث الاستمرار في هذا الالتزام

جانب من اجتماع اللجنة الوزارية المشتركة

انطلقت اعمال الاجتماع السابع للجنة الوزارية المشتركة لمراقبة إنتاج النفط في مسقط بمشاركة دول اعضاء بمنظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) ودولتين من خارج المنظمة.

وأشاد وزير النفط وزير الكهرباء والماء الكويتي المهندس بخيت الرشيدي بتنفيذ اتفاق التعاون بين المنتجين داخل وخارج منظمة الدول المصدر للنفط (أوبك) خلال العام الماضي وما نتج عنه من تحسن كبير في اساسيات السوق النفطية.

واضاف ان تحسن اساسيات السوق والسحوبات المتواصلة من المخزون النفطي اسهمت في خفض فائض المخزون النفطي بالدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بمقدار 221 مليون برميل.

ولفت الرشيدي الى استمرار تحسن نسب التزام الدول بالاتفاق اذ وصلت النسبة الى 107 في المئة خلال العام الماضي متوقعا استمرار الالتزام بالاتفاق حتى تحقق الأهداف المرسومة للاتفاق الى نهاية العام الحالي.

وأكد اهمية بذل جهود اكبر من اجل توفير ارضية مشتركة لضمان استمرار تعاون المنتجين بصورة دائمة حتى بعد تحقق الأهداف المرسومة للاتفاق واصفا ذلك التعاون بين المنتجين بانه «اثبت صلابته وقوته». وقال ان العوامل الخاصة بالسوق النفطية شهدت العديد من التحولات والتغييرات اذ شهد النمو الاقتصادي في العالم «تعافيا ملحوظا» اثر بشكل ايجابي على تنامي معدل الطلب العالمي على النفط ليستوعب الزيادات في العروض. وهنأ الرشيدي نظيره وزير الطاقة والصناعة السعودي خالد الفالح بتسلمه رئاسة اللجنة الوزارية لعام 2018 معربا عن تهانيه ايضا لوزير الطاقة الاماراتي سهيل المزروعي باعتباره رئيسا للدورة الحالية لمنظمة (اوبك).

كما توجه في هذا السياق بالشكر للدولة المضيفة سلطنة عمان لتسخير كافة الامكانات لانجاح الاجتماع الوزاري. واشار الى جهود سلفه وزير النفط السابق عصام المرزوق اثناء رئاسته اللجنة الوزارية مثمنا دور اللجنة الفنية باعتبارها آلية مهمة وفعالة في ضمان تنفيذ الاتفاق بنجاح والتي اسهمت في التحولات الايجابية في أسواق النفط الحالية. وشدد الرشيدي على استمرار الكويت في التزامها بالاتفاق وتقديم المساعدات كافة في دعم جهود اللجنة لضمان تحقق الاستفادة من الاتفاق واستقرار الاسواق والاسعار.

وقال وزير النفط العماني محمد الرمحي إن اتفاق تخفيضات المعروض بين منتجي الخام العالميين يستهدف معالجة فائض المخزونات النفطية التي مازالت مرتفعة وليس مستويات السعر. واضاف الرمحي في تصريح للصحفيين على هامش اجتماع للجنة الوزارية المشتركة التي تشرف على تطبيق الاتفاق العالمي أن الاجتماع اليوم يناقش استراتيجية خروج من تخفيضات المعروض.

وأوضح أن مستوى سعر النفط الحالي صحي للاستثمار في صناعة النفط وللاقتصاد العالمي.

واكد رئيس اللجنة الوزارية وزير الطاقة والصناعة والثروة المعدنية السعودي خالد الفالح في كلمة خلال الافتتاح التزام الدول المنتجة للنفط داخل وخارج (أوبك) بالاتفاق مشددا على أن هذا الالتزام ساهم بتحسن أسعار النفط في السوق العالمي. واضاف أن السوق يسير في الاتجاه الصحيح من حيث الاستمرار في هذا الالتزام فيما يخص انتاج النفط على الرغم من التحديات الكبيرة التي تواجه الدول المنتجة للنفط. وشدد على اهمية مراقبة السوق ومدى التزام الدول المنتجة للنفط إضافة إلى تواصل النجاح الذي تم تحقيقه على مستوى اللجنة الوزارية المشتركة لمراقبة إنتاج النفط في عام 2017 ليمتد في عام 2018. واكد في هذا السياق أهمية مراجعة الآليات ذات العلاقة وتطويرها لتلائم الوضع الحالي من قبل اللجنة الوزارية.

ومن جانبه استعرض وزير الطاقة الروسي الكسندر نوفاك في كلمة له نجاحات اللجنة الوزارية المشتركة لمراقبة إنتاج النفط خلال عام 2017 والتحسينات التي طرأت في العام نفسه من حيث توازن اسعار النفط في السوق العالمي.

واشار الى الالتزام غير المسبوق للدول المنتجة للنفط بقرار (أوبك) خلال الخمسة أشهر الماضية وضرورة مواصلة العمل الناجح لتحقيق الأهداف المتمثلة في ضمان تعافي أسعار النفط.

وتشارك دولة الكويت في هذا الاجتماع بوفد يترأسه وزير النفط ووزير الكهرباء والماء المهندس بخيت الرشيدي.

يذكر ان اللجنة الوزارية المشتركة لمراقبة انتاج النفط تأسست في ديسمبر 2016 بهدف مراقبة الأسعار والإنتاج والتزام الدول بالحصص والمطلوب منها تخفيض كمية الإنتاج من النفط والتي تقدر بـ 1٫8 مليون برميل يوميا من دول منظمة (أوبك) وخارجها.

وتضم اللجنة الوزارية المشتركة لمراقبة إنتاج النفط دولا من داخل منظمة أوبك هي السعودية والإمارات والكويت والجزائر وفنزويلا ودولا خارج المنظمة هي عمان وروسيا.

نوفاك: يتوجب مواصلة العمل الناجح لتحقيق الأهداف المتمثلة في ضمان تعافي أسعار النفط

«السعري» ينجو من هبوط المؤشرات في جلسة الأسبوع الافتتاحية

تباين مؤشرات البورصة

استهلت بورصة الكويت اولى جلسات تعاملاتها الأسبوعية أمس الأحد على انخفاض مؤشرها السعري 9ر18 نقطة ليصل إلى مستوى 4ر6620 نقطة بنسبة هبوط بلغت 0ر29 في المئة.

في المقابل انخفض المؤشر الوزني ليخسر 1ر8 نقطة ليصل إلى 2ر417 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 0ر44 في المئة كما انخفض مؤشر (كويت 15) 2ر4 نقطة ليصل إلى 4ر962 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 0ر44 في المئة.

وشهدت الجلسة تداول 9ر142 مليون سهم تمت عبر 5002 صفقة نقدية بقيمة 4ر15 مليون دينار كويتي (نحو 1ر51 مليون دولار أمريكي).

وتابع المتعاملون إيضاحا بشان التداول غير الاعتيادي على سهم شركة صكوك القابضة علاوة على اتمام عمليات نقل ملكية لشخصين مطلعين على اسهم شركة اعيان العقارية وافصاح الشركة الوطنية للخدمات البترولية (ناتيسكو) بشان توقيع عقد مع شركة نفط الكويت.

كما تابع المتعاملون إفصاحا من مجموعة (جي اف إتش المالية) بشان بدء تداول اسهمها في سوق ناسداك دبي للمعاملات المستقبلية علاوة على إيضاحات من شركات (البيت) و(أجيال) و(سكب ك) بشان التداول غير الاعتيادي على أسهم بيت الأوراق المالية.

وكانت شركات (المدن) و(كيبل تلفزيوني) و(صلبوخ) و(الأنظمة) و(الرابطة) الأكثر ارتفاعا في حين كانت اسهم (لوجستيك) و(الاتمار) و (صكوك) و(الرابطة) و(المستثمرون) الأكثر تداولا من حيث الكمية.

واستهدفت الضغوطات البيعية وعمليات جني الأرباح اسهم العديد من الشركات في مقدمتها (تمكين) و(الهلال) و(كامكو) و(قيوين ا) و(بترولية) في حين شهدت الجلسة ارتفاع أسهم 42 شركة وانخفاض أسهم 64 أخرى في حين كانت هناك 20 شركة ثابتة من إجمالي 126 شركة تمت المتاجرة بها.

واستحوذت حركة مكونات مؤشر أسهم (كويت 15) على 11ر8 مليون سهم تمت عبر 869 صفقة نقدية بقيمة 6ر4 مليون دينار (نحو 12ر12 مليون دولار).

من جانبها اكدت هيئة أسواق المال حرصها على توفير نظام إشرافي ورقابي داعم لبيئة استثمارية جاذبة وتنافسية في الكويت قائمة على مبدأ العدالة والشفافية والنزاهة ومواكبة افضل الممارسات الدولية.

وقالت الهيئة في بيان صحفي إنها أعدت استطلاعا للرأي على موقعها الإلكتروني بشأن نظام التصويت التراكمي للمساهمين لاختيار مجلس الإدارة وذلك انطلاقا من قناعتها بأهمية المشاركة الفاعلة للأقلية بانتخاب اعضاء مجالس إدارات الشركات.

وأوضحت أن الاستطلاع يستهدف شريحة عريضة من الفئات المهتمة بأسواق المال (قطاع حكومي - الشركات - مؤسسات النفع العام - جهات اكاديمية - مراقبو حسابات - اشخاص طبيعيون) لما لعملية التصويت من دور في حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى.

وذكرت أن مهلة تقديم الاستبيان تنتهي في الثالث من فبراير المقبل مشيرة إلى أهمية مشاركة الجهات المعنية بالاستبيان لأنها تساهم في تطوير بيئة أسواق المال.

وأعربت هيئة أسواق المال عن ترحيبها بكل الآراء والمقترحات المعنية سعيا إلى الارتقاء بأنشطة الأوراق المالية في الكويت.

ويعد نظام التصويت التراكمي الحالي اختياريا وفقا للمادة 209 من قانون الشركات التي اجازت الانتخاب وفق هذا النظام بشرط أن ينص عقد الشركة على ذلك.

ويمنح نظام التصويت التراكمي قدرة تصويتية وفقا لما يمتلكه من أسهم إذ يحق التصويت لمرشح واحد أو عدة مرشحين دون تكرار هذه الأصوات مما يزيد فرص حصول الأقلية على تمثيل لها في مجلس الإدارة.

يذكر أن هيئة أسواق المال الكويتية أسست وفقا للقانون رقم 2010/7 الذي أقره مجلس الأمة في فبراير 2010 وتعديلاته وبموجب القانون تقوم الهيئة بتنظيم ومراقبة انشطة الأوراق المالية وتحقيق مبدأ الشفافية والعدالة والكفاءة وإلزام الشركات المدرجة بتنفيذ مبادئ حوكمة الشركات وحماية المستثمرين من الممارسات غير العادلة والمخالفة لقانون الهيئة.

على هامش اجتماعه ورئيس غرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية

الغانم: استثمارات القطاع الخاص الكويتي في ألمانيا تتراوح بين 14 و15 مليار يورو

علي الغانم

قال رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت علي الغانم إن استثمارات القطاع الخاص الكويتي في ألمانيا تتراوح بين 14 و15 مليار يورو مؤكدا عمق العلاقات التاريخية المتميزة التي بدأت في خمسينيات القرن الماضي.

وأضاف الغانم في تصريح للصحفيين عقب اجتماعه ورئيس غرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية الدكتور بيتر راسزاور ووفد اقتصادي وتجاري يضم ممثلي شركات ألمانية أن (الغرفة) حريصة على توطيد العلاقات الاقتصادية مع ألمانيا في كل المجالات.

وأوضح أن شركة (دايملر) احتفلت العام الماضي بمرور 40 عاما على دخول الاستثمارات الكويتية بهذه الشركة العملاقة لافتا إلى أنها "المرة الاولى التي تحتفل الشركة باستثمار أجنبي لديها" في إشارة واضحة على متانة وأهمية العلاقات الاقتصادية الثنائية.

وذكر انه على مدى العلاقات التاريخية "لم تعترض الاستثمارات الكويتية في ألمانيا اي مشكلات أو معوقات" مشيرا إلى لقاء وفد الغرفة الألمانية سمو الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء لبحث سبل تعزيز وتطوير العلاقات في كل المجالات.

من جانبه قال رئيس غرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية في تصريح مماثل إن حجم الاستثمارات الكويتية في بلاده يتجاوز 32 مليار يورو معتبرا ان العلاقات الاقتصادية بين البلدين "تاريخية وتتصف بالاستقرار والثبات". واضاف رامزاور ان حجم الصادرات الألمانية إلى الكويت بلغ 1ر4 مليار يورو العام الماضي في حين لم يتجاوز حجم الصادرات الكويتية إلى ألمانيا 100 مليون يورو مبينا أن "هذا التفاوت يحتاج إلى دراسة ووضع الحلول المناسبة له".

ورأى أن الاستثمارات الكويتية في ألمانيا من أهم وأقدم الاستثمارات بما فيها استثمارات الهيئة العامة للاستثمار الكويتية في عملاق السيارات الألماني دايملر فضلا عن عدد من القطاعات الحيوية الأخرى ما يجعل هذه الاستثمارات حيوية وأساسية في الاقتصاد الألماني.

من جانبه أشاد سفير ألمانيا الاتحادية لدى الكويت كارلفريد بيرغنز في كلمة خلال اللقاء بالعلاقات الثنائية على كل الأصعدة والمجالات موضحا أن هذا اللقاء يأتي في إطار بحث الفرص الاقتصادية الجديدة.

وأضاف بيرغنز أن الشركات والحكومة الألمانية مهتمة بالمشاركة في مؤتمر (إعمار العراق) المزمع عقده الشهر المقبل حيث تم تقديم طلبات لتسجيل أكثر من 20 شركة تعمل في مجالات عدة.

يذكر أن اللقاء الذي حضره ممثلو أكثر من 20 شركة ألمانية شهد تقديم عرض هيئة تشجيع الاستثمار الكويتية للفرص الاستثمارية المتاحة في الكويت أمام الشركات الأجنبية والتسهيلات المقدمة لها.

«التجارة»: 33.638 طن إجمالي وزن المعادن الثمينة الموسومة في 2017

قال الوكيل المساعد للشؤون الفنية وتنمية التجارة بوزارة التجارة والصناعة الكويتية محمد العنزي إن إجمالي وزن المعادن الثمينة الموسومة من قبل الوزارة خلال 2017 بلغ نحو 638ر33 طن حصلت عنها رسوما تقدر بـ689ر2 مليون دينار كويتي (نحو 8ر9 مليون دولار أمريكي).

وأضاف العنزي أن وزن الذهب المحلي والخارجي الموسوم من قبل الوزارة بلغ 23 طنا و299 كيلوغراما و780 غراما خلال عام 2017. وأوضح أن كمية الذهب المحلي الموسومة من عيار 22 خلال 2017 بلغت طنا و718 كيلوغراما و794 غراما في حين بلغت كمية الذهب الخارجي ستة أطنان و374 كيلوغراما و417 غراما.

وذكر أن كمية الذهب المحلي الموسومة من عيار 21 بلغت خلال عام 2017 سبعة أطنان و527 كيلوغراما و78 غراما مبينا أن كمية الذهب الخارجي انخفضت إلى أربعة أطنان و219 كيلوغراما و842 غراما.

ولفت إلى أن كمية الذهب المحلي الموسومة من عيار 18 بلغت 917 كيلوغراما و250 غراما في حين بلغت كمية الذهب الخارجي 2 طن و537 كيلوغراما و724 غراما.

وحول كمية البلاتين المحلي الموسومة من عيار 950 خلال 2017 أفاد العنزي بأنها بلغت 64 غراما أما كمية البلاتين الخارجي فبلغت أربعة كيلوغرامات و610 غرامات مشيرا الى أن إجمالي الرسوم المحصلة عن ذلك بلغت نحو 1ر164 مليون دينار (نحو 3ر9 مليون دولار). وعن كمية السبائك الذهبية الموسومة في 2017 بين أنها بلغت تسعة أطنان و764 كيلوغراما و166 غراما في حين بلغت كمية سبائك الفضة 100 كيلوغرام و91 غراما وحصلت عنها الوزارة رسوما تقدر بنحو 687ر488 الف دينار (نحو 6ر1 مليون دولار).

وقال العنزي إن كمية الفضة الموسومة خلال العام الماضي بلغت طنا و122 كيلو غراما و35 غراما وحصلت عنها الوزارة رسوما بلغت 199ر6 الف دينار (نحو 20 الف دولار).

وأشار إلى فحص (التجارة) 2404 قطع من الأحجار الثمينة حصلت عنها رسوما تقدر بنحو 699ر3 الف دينار (نحو 5ر10 الف دولار) كما أصدرت 91 شهادة برسوم 904 دنانير (نحو 9ر2 الف دولار).

وأوضح أن إدارة المعادن الثمينة بالوزارة أصدرت خلال العام الماضي 2578 كشفا حول المشغولات للتخليص ومطابقة البيان الجمركي فضلا عن 1315 شهادة للسبائك والماركات والمعادن المعفية من الختم كما أصدرت 75 شهادة إعادة تصدير مصوغات غير مطابقة حصلت عنها 15872 دينارا (نحو 3ر52 الف دولار).

وأشار إلى أن الإدارة فحصت 983ر17 عينة تم إدخالها إلى البلاد إضافة إلى 17 عينة تكسير مصوغات غير مطابقة مصنعة محليا لافتا إلى أن الإدارة أنجزت 53 معاملة في هذا الشأن لنحو 753ر297 كيلوغرام حصلت عنها 102ر1 الف دينار (نحو 3ر6 الف دولار).

وأكد أن (التجارة) تمارس دورها الرقابي على كمية وعيار الذهب سواء من الداخل أو الخارج للتأكد من مطابقتها للمعايير وضمان عدم حصول أي عملية غش قد يقع فيها المستهلكين.

الحجرف يبحث سبل التعاون المشترك مع السفيرة الفرنسية

نايف الحجرف مع السفيرة ماري ماسدوبوي

بحث وزير المالية الدكتور نايف الحجرف مع سفيرة الجمهورية الفرنسية لدى الكويت ماري ماسدوبوي سبل تعزيز أوجه التعاون المشترك.

وقالت (المالية) في بيان صحفي إن الاجتماع الذي عقد بحضور رئيس البعثة الاقتصادية بالسفارة الفرنسية فيليب غالي تطرق لاستعراض الموضوعات ذات الاهتمام المشترك.

وأضافت أنه تم خلال الاجتماع الاشادة بالعلاقات الثنائية المتميزة بين البلدين الصديقين وسبل تفعيل التعاون الثنائي في مختلف المجالات.

وذكرت أن السلطات الفرنسية أكدت مشاركتها في مؤتمر إعمار العراق المزمع أن تستضيفه الكويت في الفترة من 12 إلى 14 فبراير المقبل برعاية أميرية سامية.